المحاضرة 5: العلة النحوية

العلّـة النحوية:

لقد تحدث النحاة عن العلة منذ بدأ التفكير في إنشاء النحو، إذ ارتبطت بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي: قال السيوطي:« هو الذي مدّ للقياس، وشرح العلل» ، ما هي العلة؟

العلة:لغة: جاء في لسان العرب:«علّ يعل، واعتل أي مرض،فهو عليل... واعتل عليه بعلة واعتله إذا اعتاقه أمر... والعلة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته ،كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه الأول... وهذا علة لهذا أي سبب» .

فالعلّـة بهذا التعريف هي: المرض والإعاقة والشاغل عن الحاجة والسبب، أما اصطلاحا: فهي:« وصف جامع بين المقيس والمقيس عليه ». ويعرفها الكفوى:« ما يجب بها الحكم... وقد يُراد بالعلة المؤثر» . وقيل عنها أنّها« هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه» . ويعرفها صالح بلعيد، بقوله:« حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل في الفرع » .

العلّة قديمة نشأة مع النحو،ولمّا سئل الخليل بن أحمد عن العلة التي يعتل بها في النحو فقال:« إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها،واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخير الصادق اليقين أو بالبراهين الواضحة والحجج الملائمة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة» .

يُعدُّ التعليل من الأسس المنهجية في الدرس اللغوية، ومن الموضوعات البارزة التي تكشف عن تأثر النحو بغيره من العلوم، حيث حصل تناسق في العمل، فأصبح عنصراً مهما في مرحلة البحث عن الأصول، والتكامل بينها في سبيل نظرية شاملة للنحو العربي، وهكذا انتقلت العلّة من بحث هامشي في مرحلة الاستقراء إلى عنصر محوري في مرحلة القياس.

ولقد أكثر ابن جني الكلام في العلّة، وفصّل فيها، وذكر العلة الفقهية والنحوية والكلامية، فقال عن العلة الفقهية:« وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنّا غير بادية الصفحة لنا، ألا ترى أنّ ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطُّهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علّة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد» .

العلة النحوية: علل النحويين تختلف عن علل الفقهاء،« ذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس» . فابن جني يرى أن علّة النحويين ظاهرة تأنس لهل النفس وذلك أنّها تدل على الحقيقة التي يجب أن يكون عليها الكلام العربي كعلة رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينها، وأن لا سبيل لعكس الحال لأن« الذي فعلوه أحزم، وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلّته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون» .

وإذا تأملنا التعليل النحوي يمكننا أن نحصرها في معنيين هما : العلة هي السبب المباشر والسبب الحقيقي:

المعنى الأول: العلة هي السبب المباشر ، « ونعني بها القرائن اللفظية والمعنوية والمقامية التي تُعرف بها الأحكام النحوية، وهذه القرائن إنّما توجد في الكلام الذي نتكلم به إذا كانت لفظية أو معنوية؛ أو توجد في الظروف المحيطة بالموقف اللغوي الذي يسميه القدماء بالمقام . فمثال القرائن أن يقال أن(الفعل هو عامل رفع الفاعل) أي أن الفعل يتسبب وجوده في رفع الفاعل، فهذا لا يعني أن الفعل هو السبب الحقيقي الذي جعل واضح اللغة العربية يرفع الفاعل لأجله في الحقيقة الطبيعة؛ وإنما معنى كون الفعل عاملا هو أنّه قرينة مذكورة أو مفهومة في الكلام، فهو إذن سبب مباشر ينبغي تعليمه لطلاب العلم» .

المعنى الثاني: العلة هي السبب الحقيقي:هو الذي استنتجه النحاة وظنوا أنّ واضح اللغة وضع حكما معينا أي ظاهرة لغوية معينة، وهذا يعني أن العلّة الحقيقية ليست كالقرينة الموجودة في الكلام أو أثناء الكلام بحيث يمكن استحضارها؛ بل العلة الحقيقية تتعلق بنشأة الظواهر اللغوية، فهي أمر ميتافيزيقي لا يمكن أن نجده في الكلام، ومثال العلة الحقيقية أن يقال: إن سبب رفع الفاعل بالضمة هو لأنّه الأقوى، والضمة هي أقوى الحركات فأعطي إياها .

أقسام العلّة النحوية:

علـة تعليميـة، وعلـة قياسـية، وعلـة جدليـة. ولقـد تكلّـم عـن هـذا التقسـيم الزجـاجي(ت،337هـ)، فقال:« وعلل النحو بعد هذا ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية. فأما التعليمية فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لمّا سمعنا(قام زيدٌ فهو قائم)... عرفنا اسم الفاعل فقلنا(ذهب فهو ذاهب)... وما أشبه ذلك... فمن هذا النوع من العلل قولنا(إنّ زيداً قائمٌ)؛ إنْ قيل:(بم نصبتم زيداً)؟ قلنا ب(إنّ) لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب. فأما العلّة القياسية فأنْ يُقال لمن قال(نصبت زيداً ب(إنّ)... ولم وجب أنْ تنصب(إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أنْ يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول؛ فحملت عليه فأُعملت عمله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِم مفعوله على فاعله؛ نحو(ضرب أخاك محمدٌ)... وأما العلّة الجدلية النظرية: فكلّ ما يُعتلّ به في باب(إنّ) بعد هذا، مثل أنْ يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية...وحين شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قدِّم مفعوله على فاعله، نحو(ضرب زيداً عمرو) وهلاّ شبهتموها بما قدِّم فاعله على مفعوله، لأنّه هو الأصل،... ما أرى كلامكم إلاّ ينقض بعضه بعضاً» .

فالعلل التعليمية، علل بها النحاة من أجل تعليم قواعد اللغة العربية لطلابها، أما القياسية لأنها التي تقدم كسبب حقيقي لإيضاح الحكم التعليمي، ويوضّح بالقياس، أي تقدّم العلّة قياساً على أصل من قواعد اللغة، مثل ما ذكره الزجاجي . أما الجدلية: فهي الأسئلة التي تطرح بعد ذلك، ولا تنتهي، لأنّ غرضها الجدل والتعجيز، وليس التعليم، رغم أنّها تفيد المتخصص في اللغة العربية. ولقد تكلّم ابن السراج(ت، 316هـ) عن العلّة النحوية قبل الزجاجي، وقسمها على ضربين فقط، ولكنّ تقسيمه لم يعتمد من النحاة، فقال:« واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كلّ فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمّى علّة العلّة؛ مثل أنْ يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً،

وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبيَّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات»[2]. فهو ذكر العلّة، وعلّة العلة.

وجاء بعدهما ابن مضاء القرطبي(ت، 592هـ)، سمى العلل الثلاث بتسميات أخرى، ونقد منها اثنتين، فقال:« ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن(زيد) من قولنا(قام زيد) لِمَ رُفع؟ فيقال لأنّه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيقول ولمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أنْ يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر... ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل لأنّه لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل، الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول،... ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم» . فهو بهذا النص يذكر العلل القياسية والجدلية، ويطالب أن تحذف من النحو، ويبقي العلل التعليمية التي تؤدي الغرض الذي هو تعلّم القواعد النحوية، ويذكرها فيقول:« والفرق بين العلل الأوّل والعلل الثواني، أنّ العلل الأوّل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منّا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلاّ أنّ العرب أمّة حكيمة» . ومنه نستنتج أنّ ابن مضاء القرطبي سمى علل النحو التي ذكرها النحاة قبله بالعلل الأوّل، وهي العلل التعليمية، والعلل الثواني، وهي العلل القياسية، والعلل الثوالث، وهي العلل الجدلية.

وعندما تكلّم السيوطي عن أقسام العلل نقل لنا قول الجليس الدينوري، فقال:« اعتلالات النحويين صنفان: علّة تطّرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم. وعلّة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى الأكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً، وهي واسعة الشُّعَب، إلاّ أنّ مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً: وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة

تضاد، وعلة أولى» . ولقد ذكر لنا الدينوري أربعة وعشرين نوعا من العلل استنتجها من كلام العرب، ثمّ أعطى ابن مكتوم لكلّ علّة مثالا، فقال: علة سماع مثل قولهم: امرأة ثدياء، ويقال رجل أثدى. وعلة تشبيه: مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم. وعلة استغناء: كاستغنائهم بـ(ترك) عن(وذر). وعلة استثقال: كاستثقالهم الواو في(يَعِدُ) لوقوعها بين ياء وكسرة. وعلة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب والمفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى. وعلة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه. وعلة تعويض: مثل تعويضهم الميم في(اللهمّ) من حرف النداء. وعلة نظير: مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجرّ، إذ هو نظيره. وعلة نقيض: مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملاً على نقيضها(إنْ). وعلة حمل على المعنى: مثل قوله تعالى:﴿ **فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ** ﴾ ، ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا على المعنى، وهو الوعظ. وعلة مشاكلة: مثل قوله:﴿... **سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا** ... ﴾ . وعلة معادلة: مثل جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب، ثمّ عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم. وعلة مجاورة: مثل الجرّ بالمجاورة في قولهم(جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فجروا(خرب) لمجاورتها لضبٍ، رغم أنّها صفة للجحر المرفوع. وعلة وجوب: وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه. وعلة جواز: مثل ما ذكروه في تعليل الإمالة، لأنّ الإمالة جائزة، وليس واجبة، إمالة الألف في نطقها بين الألف والكسرة في القراءة. وعلة تغليب: مثل قوله تعالى:﴿ **وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ** ﴾ ، تغليب المذكر على المؤنث لأنّه هو الأصل. وعلة اختصار: مثل باب الترخيم، في المنادى، نحو(يا صاح)، أي(يا صاحب)، لأنّ سبب الترخيم الحقيقي هو رغبة العربي اختصار الكلام طلباً للتخفيف، واستجابة المنادى في أسرع وقت. وعلة تخفيف: كالإدغام، نحو إدغام النون في الميم فتصيران ميماً واحدة مشددة، مثل(ممّا تحبّون)، أصلها من ما تحبون. وعلة دلالة حال: كقول المستهل:(الهلالُ)، أي هذا الهلال، فحذف(هذا) لدلالة الحال عليه، إذا رفعه. وعلة أصل: كقولهم(استحوذ)، لأنّ العرب نطقت بها وخالفت القياس، وجواز صرف الممنوع من الصرف، لأنّ الأصل في الأسماء الصرف، وكالسكون في البناء. وعلة إشعار: كفتح ما قبل الواو في جمع المذكر السالم إذا كان مفرده اسماً مقصوراً، نحو(موسَوْن) إشعاراً بأنّ المحذوف ألف، لأنه جمع(موسى). وعلة تضاد: كقولهم إذا أكدت أفعال القلوب المتصرّفة بمصدر، أو بضميرها، وتقدمت على معموليها لم يصحّ

إلغاء عملها؛ لأنّ تأكيدها منافٍ للإلغاء، نحو: علمتُ الخبرَ صحيحاً علماً، لأنّ الإلغاء من التضاد. وعلة أولى: كقولهم: الفاعل أولى برتبة التقدّم على المفعول به، لأنه هو الصانع والمؤثر في المفعول . أما علة التحليل فلم يعطوا لها مثالا، فقيل عنها:« فقد اعتاص علي شرحها، وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيها شيء» .

من إعداد الدكتور عمار قرفي